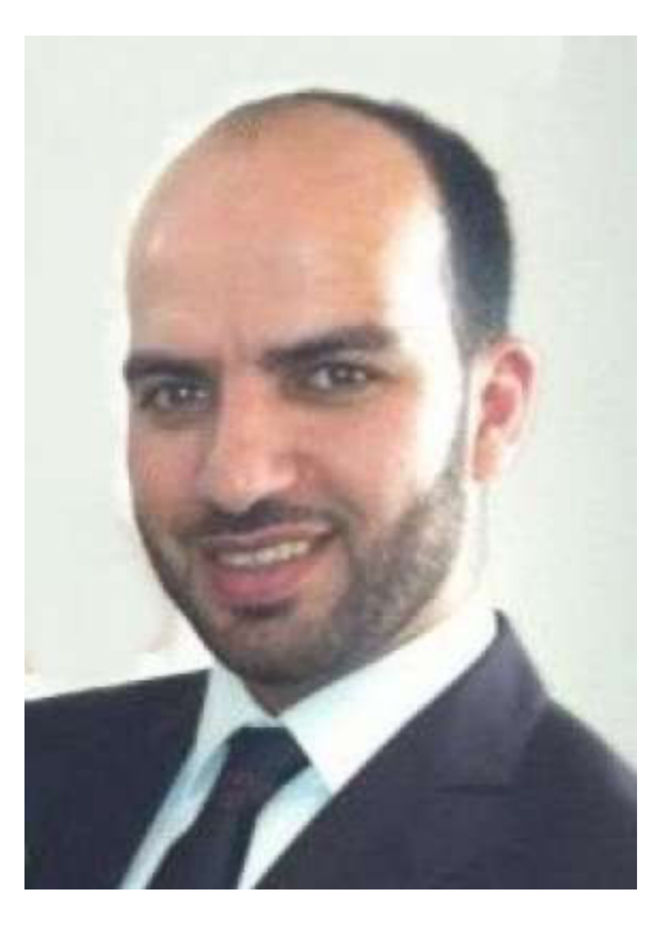


القامشلي ليست كردية ... ولن يكون لها (المادة 140) بقلم مهند الكاطع

تاريخ النشر : 2013-01-22



القامشلي ليست كردية ... ولن يكون لها (المادة 140)

بقلم مهند الكاطع

m-katee@hotmail.com

نعمْ القامشلي لكلِ ابناءها ، حقيقةٌ نعرفُها جميعنا ، ونؤكدُ عليها ، على الرغمِ مِن أنَّ الحقائقَ تختلفُ عن النظريات ولا تحتاجُ بطبيعةِ الحالِ إلى أي تأكيدٍ ، لكنْ أحياناً يحاولُ أصحابُ الأفقِ

الضيقِ إضافة طابع قومي بحت وأحادي الجانب على هذه المدينة الحديثة ، المدينة التي يتعايش فيها أبناء القوميات و الطوائف المتنوعة ولا أقول المختلفة ! ، فإلى جانب العرب يوجدُ الأكراد والسريان والآشور والأرمن ، وقد بدءَ بناؤها سنة 1921م بمحاذاة الحدود التركية في الشمال الشرقي من سورية ، وتم تخطيطها فعلياً في 20 آب سنة 1926م وسميت القامشلي والمأخوذة من الكلمة التركية القامش بمعنى (القصب) ، أو القامشلية كما هو منقوش على بلديتها وبقي الأسم شاهداً ومحفوراً حتى يومنا هذا .

إن التقلبات السياسية التي تمر بها المنطقة بدءً من العراق سنة 2003م وحتى يومنا هذا فرضت أجواء غير طبيعية في المنطقة ، وأنتجت خطابات طائفية أو (قومجية) بين بعض من يطرحون أنفسهم كساسة ومتحدثين بأسم مجموعة أو فئة من المجتمع ، لم يعتد أبناء المنطقة عليها في السابق ، سواءً في العراق أم في سوريا القريبة جغرافياً وديموغرافياً وحتى سياسياً للعراق .

ولاحظنا أنه في كثير من الأحيان يحاولُ بعضُ الساسةِ من القوميات المختلفة نسخ تجربة الساسة في العراق والتي نقلت البلد من عراق موحد قوي إلى عراق مقسم هزيل ، منتهجين أسلوب المحاصصةِ الطائفية والقومجية ، مما أدخلهم في دوامة ما تزال آثارها قائمة ومتجددة ، وما تزال أزمة عدم الثقة موجودة عند جميع الأطراف والمكونات نتيجة لذلك التحاصص !! دون أن يستفيدوا من النموذج اللبناني الذي يشهد تخبطاً سياسياً وأزمات متتابعة وتبادل الأتهامات منذ ظهور نظام المحاصصة الطائفية فيه !

بدون أدنى شك موضوع المحاصصة والتقسيم في سوريا بأي شكل من الأشكال (فيدرالية ، حكم ذاتي ، كونفيدرالية) موضوع شائك وفي غاية التعقيد لا بل و الإستحالة أيضاً ! وخاصة عندما يتم المطالبة بهذه الأشكال من (الإستقلالية) في الكيان وفي الحكم على أساس القومية أو الطائفة ! لأنه ببساطة الوضع في سوريا يختلف كثيراً عن الوضع في العراق كما ويختلف عن الوضع في لبنان ، ففي سوريا هناك تنوع هائل في القوميات والطوائف والأثنيات يقابله تداخل كبير وتمازج بين تلك المكونات ، بالشكل الذي يصعب معه وجود مناطق خاصة بقومية معينة أو طائفة معينة كما يتم الترويج له أحياناً من مؤيدي فكرة الفيدراليات والمحاصصات ، الأمر الذي إذا

أفترضنا جدلاً أنه تم تطبيقه فأنه سيحمل معه آثاراً سلبية ونزاعات مستمرة محولةً سوريا من دولة مدنية ديمقراطية نسعى لتحقيقها إلى صومال مقسم أو سودان مشرذم متحارب أو عراق ضائع ! أو منطقة تنازع وتوتر أقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها و مستقبلها الذي ستؤول إليه.

من هذا المنطلق ومن هذه الغاية السامية يجب على جميع السوريين التأكيد على موضوع الوحدة الوطنية (ليس بمفهوم النظام) الذي رفع هذا الشعار ولم يسعى فعلياً إلا لتكريس الإنقسام الأجتماعي وإحداث الشروخ في المجتمع السوري عبرَ الفئوية التي أنتهجها في التعامل مع الشعب وأغتصاب السلطة.

وحتى نواجه تلك الأخطاء ولا نعيد تكرارها بشكل آخر وصورة مشابهة كان لزاماً ان نسمي الأمور بمسمياتها ، رغم حساسية المواضيع ، ورغم خطورة الموقف ، و الذي يستدعي من كل شخص منا البحث عن السبيل الذي يوحدنا ولا يفرقنا ، من خلال التأكيد على روح التآخي وعلى مستقبلنا ومستقبل أطفالنا من خلال فقط أحترامنا المتبادل لبعضنا ، وإحترام جميع مكونات المجتمع واثنياته على مبدأ المواطنة السليمة غير المنقوصة والتي تضمن تساوي جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات ، وأن يكون مفهوم الأقليات في الدولة المدنية الديمقراطية الجديدة مفهوماً بالمعنى السياسي (اقلية سياسية) وليس بالمفهوم الأثني و القومي أو الطائفي ، وهذا ما نريد ايصاله لجميع القومجيين الذين يرون بأن تكتلهم على أساس قومي والمطالبة بأشكال من الحكم الذاتي على أساس مناطقي بالإعتماد على أرقام مبالغ فيها (كنسبة قومية معينة إلى منطقة معينة) وأتخاذها ذريعة رغم عدم مصداقيتها على أرض الواقع ، وذلك بغرض تحقيق أهداف قومية خاصة ، لا تخدم حتى ابناء القومية نفسها من عموم الشعب على المدى البعيد بقدر ما تخدم مصالح لبعض المتسلقين على أكتاف هؤلاء والرافعين لشعار القومية لتحقيق مآرب شخصية!

الخطاب القومي لبعض الأخوة الاكراد نموذجاً لما ذكرناه ، ولا نعمم لأن الكثير منهم يؤمن بالتعايش المشترك ، ويؤمن بدولة موحدة تجمع الجميع على أساس مواطنة ، مواطنة تضمن حقوقه وحقوق الآخرين و التي أهدرت بأسم الخطاب القومي الآخر(العربي) المتسلط فوق رقاب العباد ،

الخطاب الذي حرمهم وحرم شركائهم في الوطن من جميع الحقوق والحريات ، والذي ساهم في حرمانهم من أبسط الحقوق كحق اللغة وحرم بعض المهاجرين منهم منذ عشرات السنوات من حق الحصول على جنسية !

الخطاب القومي الذي تحدثنا عنه عند بعض الاخوة الاكراد يحاول إشاعة ما مفاده أن الآخرين اغتصبوا أراضيهم التاريخية ودمروا حضارة كردستان التي كانت قائمة كحضارة من حضارات المشرق ! ، وأن بعض المناطق في سوريا هي أمتداد لوطن قومي تاريخي لهم منذ ما قبل الميلاد ، وأنهم ماضون في أستعادة هذه الاراضي والتي يشكلون حسب زعمهم الغالبية الديموغرافية في المناطق المتواجدون فيها ، مثل ريف حلب ومحافظة الحسكة ومدنها حيث يشيرون إلى انهم يشكلون أكثر من 80 بالمئة من السكان كما يتحدث عن ذلك زعماء الأحزاب السياسة الكردية ، وأن مدن الجزيرة السورية هي الجزء الغربي من وطن قومي كبير هو كردستان ، وما إلى ذلك من خطابات ليس مهماً ان نختلف معها بقدر ما هو مهم الكشف عن زيفها وعدم ارتباطها بالواقع التاريخي أو الديموغرافي الحالي للمنطقة . وإن كل تلك المطالب لا تخدم السوريين بعربهم وأكرادهم وجميع مكوناتهم الاخرى .

يقول الدكتور الكردي عمر ميران أستاذ شعوب الشرق الأوسط في هذا الصدد ((نهم يريدون ان يفهموا العالم بان الأكراد كانوا اصحاب حضارة وعلم وتراث وكل هذا غير وارد تاريخيا وليس له اي اثبات علمي. انا هنا لا اريد ان انتقص من شعبي او من نفسي ولكن الباحث العلمي يجب ان يتحلى بالصدق والأمانة العلمية الدقيقة))

وفي سلسلة متتابعة حول التركيبة الديموغرافية لسكان مدن وقرى محافظة الحسكة قام مجموعة من ناشطين مستقلين يعملون في اطار قوى معارضة (التجمع الوطني للشباب العربي) بأجراء دراسة تبين زيف أدعاء ان مدن الجزيرة السورية الفراتية تحمل صبغة قومية أحادية أو انها ذات غالبية كردية ، وقاموا بأيضاح تفصيل وبالأرقام والاسماء والخرائط كيف أن المدن لكل ابناءها من السوريين ، وليست خاصة بقومية أو أثنية ، سواء في الوقت الراهن أو حتى تاريخياً ، انما هي للجميع ونؤمن أنها لن تكون ولن تكبر ولن تفخر إلا بهم جميعاً .

لقد بينت الدراسة بأن مدينة القامشلي على سبيل المثال (أحدى مدن الجزيرة) يتبعها من الناحية الإدارية أكثر من 557 قرية من أصل 1683 في محافظة الحسكة ككل اي بنسبة 33% من مجموع القرى التابعة أدارياً لاربع مناطق أخرى هي (الحسكة ، رأس العين ، الشدادي ، المالكية) ، وتنوعها السكاني وتخطيطها المستقيم وموقعها الحدودي المتوسط لمدن الحسكة أضاف لها أهمية خاصة .

تشير النتائج المستخلصة من دراسة التركيبة الديموغرافية للقرى التابعة لمدينة القامشلي إلى أن عدد القرى الكردية التابعة للقامشلي هي 191 قرية ، والقرى العربية هي 360 قرية والقرى المختلطة هي 6 قرى مختلطة . مع ملاحظة أن الكثير من ابناء القرى الكردية هم الآن من ابناء المدن والكثير من القرى لا تكاد تجد فيها سكان .

الأمر الذي يشير بوضوح بأن إدعاء أن الجزيرة أو القامشلي هي مناطق كردية هو إدعاء لا أساس له من الصحة ، وأن إطلاق مصطلح كردستان الغربية على هذه المنطقة هو تصرف عنصري غير مسؤول ، ويناقض مطالبهم بالمساواة و يفضح أطماعهم في الأستيلاء على جزء يمثل أهم جزء إقتصادي في سوريا بما يمتلكه من الثروات الطبيعية ، وأتساءل ! كيف يطالب الساسة الكرد قوى المعارضة السورية والشعب السورية بإلغاء كلمة العربية من الجمهورية العربية السورية على أعتبار أنها مساس بشعورهم القومي وغلغاء للآخر (الأمر الذي قد يتفق الكثير منا معهم) وهذه المسألة بطبيعة الحال يستفتى عليها الشعب السوري ، وفي الوقت ذاته يطلقون مصطلح كردستان على مناطق لا يشكل الأكراد فيها أكثر من 30 بالمئة في أكثر الدراسات الموضوعية تحيزاً للأكراد ، وهنا أتذكر ما قاله الدكتور عمر ميران في هذا الإطار حول كردستان العراق حيث يقول ((فلماذا يتم اختيار هذا الاسم < كردستان> علما انه يلغي الوجود الفعلي للكثير من القوميات المتواجده هناك من الآشوريين واليزيديين والكلدان والعرب والتركمان وغيرهم, فهل هذا هو العدل الذي يعدون به شعوبنا؟)

ختاماً : نكرر تأكيدنا أن خطابنا هذا ونشر الحقائق المتعلقة بتركيبة المنطقة هو فقط لكي يعلم الجميع الحقيقة وبطلان الإدعاء الطامع بتقسيم سوريا وخلق المبررات الواهية لذلك ، ونأمل أن

نتعاون جميعنا كسوريين في المرحلة المقبلة على تقوية أواصر التعاون بين جميع المكونات التي تؤمن بالعيش المشترك من خلال التأكيد على دستور يضمن حقوق الجميع ، ولا نسعى لأن يكون شعار (حماية الأقليات) مبرراً لسحق ما يتم تسميتهم (بالأغلبية) .

عاشت سورية حرة للجميع

20/1/2013